لما سنبين ان لا ابعاد متناهية بحسب الزمان او العدد وقد فرضنا ان ذلك الجسم
المتحرك يحرك بتلك القوة جسما شبيها بالجسم الاول في الطبيعة واصغر منه في المقدار
من ذلك المبدأ المفروض فيجب ان تحرك الثاني اكثر من الاول لان القوى القسرية تختلف
اثارها باختلاف القابل وذلك لان طبيعة الجسم المقسور تعاوق القاسر
ولا شك ان طبيعة الجسم الاكبر تكون اقوى من طبيعة الجسم الاصغر لاشتمال
الجسم الاعظم على مثل طبيعة الاصغر وعلى ما يزيد عليه فتكون معاوقة الاكبر
اكثر من معاوقة الاصغر فيكون تحريك الاصغر اكثر من تحريك الاكبر ولما كانت
مبدأ التحريكين واحدا لزم وجوب ان تقع الزيادة في مقابله اي في الجانب
الاخر الذي فرض لا نهاية فيه وكذلك النقصان ويلزم منه انقطاع الاول
فيكون جانبه الاخر الذي فرضناه غير متناه متناهيا هذا خلف واورد على
هذا بانه يجوز ان يقع التفاوت بحسب الشدة ويحسن لا بحسب انقطاع احدهما
واجيب بان المراد بالقوة المذكورة ههنا هي لا نهاية لها باعتبار المدة والعدة
دون الشدة لان اللاتناهي بحسب الشدة لا يتصور والا لوقع حركة لا في زمان
وهو محال فيه قيل وفيه نظر لان اخذ القوة بحسب لا اعتبار بين لا تناهي
وقوع التفاوت بالاعتبار الثاني والجواب الصحيح ان يقال التفاوت
بحسب الشدة يستلزم التفاوت بحسب المدة او العدة ويستلزم
انقطاع احدهما وقد اورد على المذكور ايضا ان القائلين بتناهي الحوادث
لما استدلوا بوجوب تزايدها كل يوم علينا هما اوردوا عليهم بان الحوادث لما لم
يكن لها مجموع موجود في وقت من الاوقات لم يصح الحكم بالازدياد عليها والحكم
بصلاحية ان تكون متصفا بالزيادة والنقصان ههنا وللقائل ان يورد ههنا ما اوردتم عليهم
بعينه وهو ان يقول ليس للحركات التي تقوى هذه القوة عليها مجموع موجود في
وقت ما فاذن لا يصح الحكم بالزيادة والنقصان اجيب بان المحكوم
عليه ههنا كون القوة قوية على تلك الافعال وهذا المعنى حاصل في الحال لا شك
ان كون القوة قوية على تحريك الكل اكثر من كونها قوية على تحريك الجزء فيقع التفاوت في القوة
عليهما بخلاف الحوادث فان مجموعها لما لم يكن موجودا في وقت استحال الحكم عليها
بالزيادة والنقصان قيل وللقائل ان يقول انتم انما تستدلون على تفاوت
قوة القوة على تحريك الكل والجزء بوقوع التفاوت في ذلك وحينئذ يعود الاشكال
قيل لما كانت لا نهاية للحوادث في الجهة التي تلي الماضي وان زيادتها في الجهة الاخرى
التي تلي الحال لم يكن الاستدلال بالزيادة على وجوب تناهيها صحيحا كما مر واما الافعال
الصادرة عن القوة المذكورة فلما كانت لامبدأ زمانيا واجب بالفرض وكانت مستلزمة
للزيادة والنقصان بحسب طبائع المقسورات المختلفة وجب ان يكون التفاوت

في الجهة الاخرى وايجب التفاوت تناهيهما في تلك الجهة ايضا وبذلك فترقت الصورتان
وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان تكون الحركات الصادرة عن القوة القسرية لا نهاية
لها في الجهة التي تلي الماضي وان زيادتها في الجهة الاخرى وحينئذ لا يكون الاستدلال لا نهاية
على وجوب تناهيها صحيحا اما الثاني وهو كون القوة الجسمانية محركة للجسم بالطبع يادة
الحركة الغير المتناهية فاليه اشار بقوله والطبيعي يختلف باختلاف الفاعل فباطل ايضا
وذلك لان قوة الجسم الاكثر من قوة بعضه لو انفرد وليس لان زيادة جسمه في القدر
اثر في امتناع التحريك حتى يلزم ان تكون نسبة المحركين والمحركين واحدة بل
الحركات لا تختلفان في قبول الحركة والمحركات تختلفان بحسب الازدياد والنقصان
فان حركة الكبير والصغير الذي هو نصفه مثلا بجسميهما من مبدأ واحد مفروض
الحركات بغير نهاية عرض التفاوت في مقابل المبدأ اي الجانب الذي فرض غير
متناه ويلزم منه تناهي الاقل وكان زيادة حركات الاكثر على حركات الاصغر على
نسبة متناهية فكان الجميع متناهيا قال والمحل المتقوم بالحال قابل
له فمادة المركب وقبوله ذاتي وقد يحصل القرب والبعد باستعدادات
يكتسبهما باعتبار الحال فيه وهذا الحال صورة للمركب وجزء فاعل لمحله وهو واحد
اقول لما فرغ من العلة الفاعلية اراد ان يشير الى العلة المادية والصورية
فقال والمحل المتقوم بالحال قابل له اي المحل الذي يحتاج في وجوده الى الحال
يسمى قابلا بالنسبة الى الحال المتقوم له ومادة بالنسبة الى المركب وقبول المادة
للصورة ذاتي اي امكان حصول الحال في المادة ذاتي للمادة فلا يمكن الانفكاك
قوله وقد يحصل القرب والبعد اشارة الى جواب دخل مقدر توجيه الدخل
لو كان القبول ذاتيا للمادة لما زال عنها والتالي باطل اما الملازمة فلان ما كان
ذاتيا للشيء امتنع زواله عنه والا لما كان ذاتيا واما بيان بطلان التالي فلان المادة
قد تقبل شيئا ولا تقبل غيره ثم تصير قابلة لذلك الغير توجيه الجواب ان
نفس القبول المطلق لم يختلف بل ثابت في جميع الاحوال لكن القبول قد يكون قريبا
وقد يكون بعيدا فان قبول النطفة للصورة الانسانية ابعد من قبول العلقة
لها وكذلك العلقة بالنسبة الى المضغة فالزائل عنها هو القرب والبعد لا
القابلية المطلقة وسبب القرب والبعد استعدادات تكسبها باعتبار الحال فيه
فان الحرارة اذا احدثت في الماء استعدت لصورة الهواء ومادة الماء اذا زال عنها صورة
الماء وحدث فيها صورة الهواء صارت اقرب لقبول صورة النار والحال في المادة
التي تقومها المادة فيها صورة بالنسبة الى المركب وشريك الفاعل لمحله والصورة
المقومة للمادة واحدة فان الوجدانات ما استقلت بتقويم المادة استغنت
المادة عن غيرها فلا يكون غيرها صورة للمادة وان لم يستقل كان المجموع

وجزء فاعل لمحله

Copyright © King Saud University